الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.30

Distr.: General

17 February 1998
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك،

الخميس، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

ثم: السيد غلانزر . . . . . (النمسا)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

(ز) دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

97-82575

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/52/25، A/52/112، A/52/217-S/1997/507، A/52/284، A/52/318، A/52/347، A/52/447-S/1997/775، A/52/460، A/52/514-S/1997/815)

(أ) **تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)** (A/52/3، A/52/413)

(ز) **دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)** (A/52/280، A/52/413)

١ - **السيد عزيّز** (تونس): قال إنه رغم إحراز تقدم في مجال التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والدولي، مثل سريان الاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ وبالتنوع البيولوجي وبمكافحة التصحر، فإن الأهداف التي حددت في ريو لم تتحقق بعد: فالبيئة تتدهور باستمرار، والفقر لا يزال يبعث على القلق، وسواء تعلق الأمر بأنماط الاستهلاك والإنتاج أو انبعاث الملوثات والمواد السامة، فإن الحالة لا تزال، عموما، غير متوافقة مع خطط التنمية المستدامة. وتقرير الأمين العام (A/52/280) يدعو جميع مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز الدعم الذي تقدمه الى البلدان في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتحسين تنسيق أنشطتها على الميدان، بتشاور وثيق مع الحكومات. وقد حددت اللجنة المشتركة بين المنظمات المعنية بالتنمية المستدامة لنفسها مهمة تعزيز الصلات بين الاتجاهات الكبرى التي تحددت على الصعيد الدولي والأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني. وتأمل تونس في هذا الصدد أن يسمح تجميع إدارات الأمانة العامة الثلاث المكلفة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية في إدارة وحيدة، وتكليف شعبة التنمية المستدامة بمهام جديدة، للأمم المتحدة بتقديم دعم متزايد للأنشطة الإقليمية والوطنية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٢ - وقد اتخذت تونس، في إطار العمل الذي تقوم به في مجال التنمية المستدامة، تدابير لمكافحة التصحر، والمحافظة على الموارد المائية، والسيطرة على الطاقة. وقد بدأت ثلاثة برامج كبيرة تتعلق على التوالي بمكافحة التصحر، وحماية البحر والسواحل، وحماية الطبيعة والتنوع البيولوجي. ولكن نظرا لتعقد المشاكل المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، فإن الجهود التي بذلتها تونس، وإن أسفرت عن نتائج ملموسة، فإنها غير كافية. وما لم تتضافر جهود الجميع، فلن يكون بوسع أي بلد نام التغلب على مشاكله.

٣ - وفيما يتعلق بمكافحة التصحر، تلاحظ تونس بقلق أن الأهمية التي تولى إلى الاتفاقية المتعلقة بهذه المسألة لا تزال دون مستوى الآمال المعلقة عليها، وتود أن يزيد المجتمع الدولي من تبرعاته ومساهمته في الصناديق الاستئمانية. وهي ترى أنه ينبغي للبلدان النامية التي بدأت أعمالا كبيرة في إطار التنمية المستدامة، أن تتلقى دعما من المؤسسات المالية الدولية ومن البلدان الغنية. وينبغي لذلك الدعم أن يأخذ شكل الدعم المالي وأيضا شكل نقل التكنولوجيا.

٤ - **السيد هاشمي** (ماليزيا): تكلم نيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ولاحظ أن بعض التقدم قد أحرز منذ انعقاد مؤتمر ريو، ولكن الحالة تدهورت عموما من زاوية التنمية المستدامة. ولم تنجز التعهدات المعقودة فيما يتعلق بمنح موارد تكميلية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، وتقديم الدعم إلى تعزيز القدرات الوطنية. ولذلك فإن الرابطة تطلب من المجتمع الدولي أن يفي فورا ودون شروط بالتزاماته.

٥ - وتأتي المناقشة حول البيئة والتنمية المستدامة في وقت يجتاح فيه سحاب من الدخان الكثيف الذي أحدثه حريق هائل في الغابات جانبا كبيرا من جنوب شرقي آسيا. وتبرز هذه الظاهرة من جديد أهمية مشكلة انتقال التلوث عبر الحدود.

٦ - والرابطة مقتنعة بأن التنمية الاقتصادية لا تتعارض بالضرورة مع حماية البيئة. ووزراء البيئة للدول الأعضاء يجتمعون دوريا للتباحث في هذه المسألة. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اعتمدوا بيان جاكرتا بشأن البيئة والتنمية. وبدأو أيضا عدة مشاريع تعاون في ميدان البيئة.

٧ - وتنتظر الرابطة باهتمام نتائج المؤتمر الثالث للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في كيوتو. وهي تعتقد أن من شأن وضع معايير إلزامية أن يؤدي إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة تخفيضا كبيرا، وأنه ينبغي الإسراع باتخاذ إجراءات لتفادي حدوث كارثة إيكولوجية.

٨ - **السيد آلا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة أتاحت استعراض التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، والالتزامات التي قطعتها البلدان على نفسها خلال المؤتمر، كما أتاحت إعطاء زخم جديد لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وعلى الرغم من أن نتائج الدورة لم ترق إلى مستوى تطلعات وطموحات الجميع، إلا أن القرارات والتوصيات التي اعتمدت تحث البلدان على مواصلة جهودها. وأي تقدم في هذا المجال يتطلب احترام الالتزامات المعقودة في ريو، سواء فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية اللازمة لمساعدة البلدان النامية، أو نقل التكنولوجيا غير الملوثة إلى تلك البلدان، بشروط تفضيلية.

٩ - وتنفيذا لنتائج مؤتمر ريو تعمل حكومة الجمهورية العربية السورية على إدراج العوامل البيئية في خطط التنمية، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق التنمية المستدامة. وانسجاما مع هذا التوجه، صدقت على الاتفاقات البيئية الثلاث المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، ومكافحة التصحر، واتخذت تدابير لحماية طبقة الأوزون، واستخدام الموارد المائية استخداما رشيدا، وكفالة دوام الغابات. وهي تعمل بالتعاون مع مرفق البيئة العالمي على تنفيذ مشروع رفع القدرات الوطنية في مجال الطاقة.

١٠ - ولا بد من تطبيق المبادئ التي يتضمنها إعلان ريو، إذا ما أردنا تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد أشار المبدأ ٢٥ من إعلان ريو إلى الترابط بين السلم والتنمية وحماية البيئة، إلا أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الترابط بسبب إصرار إسرائيل على مواصلة احتلالها للأراضي

العربية. كما أن المبدأ ٢٣ من إعلان ريو أكد على ضرورة توفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال. وجدير بالإشارة أن الجمعية العامة أكدت في قرارها ١٩٠/٥١ على الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل في مواردهما الطبيعية.

١١ - والحق في التنمية الذي يعتبره المجتمع الدولي حقا أساسيا، لا يمكن أن يمارس تحت الاحتلال الأجنبي، عندما يحرم المرء من أبسط حقوقه وحرياته الأساسية، مثل حقه في الحياة وحقه في تقرير مصيره. وكيف يمكن حماية سلامة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بدون أمن وبدون استقرار.

١٢ - **السيد استيفاز** (غواتيمالا): تكلم باسم بلدان أمريكا الوسطى، وأعرب عن أسفه لأن البلدان المتقدمة النمو لم تغتنم فرصة الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة لتأكيد التزاماتها بالتنمية المستدامة. ولم يتخذ أي التزام ملموس فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة، أو نقل التكنولوجيا، أو تعزيز القدرات الوطنية. والبلدان الوحيدة التي تخصص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مثلما طلبت الأمم المتحدة، هي هولندا، والدانمرك، والنرويج، والسويد. وبلدان أمريكا الوسطى تأسف لأن الالتزام الذي عقد خلال الدورة الاستثنائية ليست له قوة الإعلان السياسي، بيد أنها تسلم بأنه يؤكد من جديد إرادة المجتمع الدولي على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وهي تعترف أيضا بأن الدورة سمحت بتعزيز دور لجنة التنمية المستدامة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتأكيد أهميتها بوصفها محفلا للحوار حول مواضيع أخرى ذات صلة.

١٣ - والتنمية المستدامة من أولويات بلدان أمريكا الوسطى. ففي عام ١٩٩٤ أنشأت هذه البلدان الحلف من أجل التنمية المستدامة، ومسألة التنمية المستدامة تناقش بانتظام في جميع مؤتمرات القمة التي يعقدها رؤساء الدول مرتين في السنة. وقد اتخذت بلدان المنطقة موقفا موحدا من المسائل المتعلقة بالبيئة، ووضعت اتفاقيات دون إقليمية بشأن مختلف المواضيع مثل الغابات، والتنوع البيولوجي، والنفايات السمية.

١٤ - وجدول أعمال القرن ٢١ لا يقف عند حماية البيئة بل يقدم أيضا نهجا متكاملا ومتوازنا فيما يتصل بالمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية. وفي هذا الصدد، أنشأت بلدان أمريكا الوسطى آليات للتكامل الإقليمي في المجالات القانوني والاقتصادي والاجتماعي وكذلك في ميدان البيئة. وهي تسعى بجد أيضا إلى إشراك جميع قطاعات المجتمع إشراكا نشطا في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وقد اتخذت تدابير لمكافحة الفقر.

١٥ - وتحرص بلدان أمريكا الوسطى على تأكيد أهمية مرفق البيئة العالمية، وتود تعزيزه وإتاحة الموارد التكميلية لتمكينه من الوفاء بمهمته. وينبغي أيضا تعزيز برنامج قدرات القرن ٢١. وأخيرا، تؤكد هذه البلدان تعلقها بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وترجو أن تبذل جهود تكميلية لتحقيق التنمية المستدامة.

١٦ - **السيد كيبيدي** (أثيوبيا): قال إن تقدما أحرز من عدة جوانب منذ انعقاد مؤتمر ريو. فقد حرص المجتمع الدولي على تيسير التعاون الدولي في مجال البيئة، ووضع برامج العمل اللازمة لتطبيق المبادئ الأساسية لجدول

أعمال القرن ٢١. ورغم ذلك فإن أثيوبيا مقتنعة بأن الأهداف التي حددت في ريو لن تتحقق بدون تعاون دولي حقيقي وبدون مشاركة نشطة من طرف جميع العناصر الفاعلة على الصعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي.

١٧ - ولم تسفر الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة عن النتائج المرجوة. ولذلك يجب، أكثر من أي وقت مضى، تعزيز الآليات الدولية والإقليمية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون الدولي لبلوغ ذلك الهدف. وينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والبلدان المتقدمة النمو أن تقدم على سبيل الأولوية المساعدة إلى البلدان الأقل تقدما لتنفذ برنامج العمل الذي اعتمد في ريو. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للمسائل المتصلة مباشرة بالقضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، تؤيد إثيوبيا المقترح الرامي إلى جعل الوصول إلى الماء الصالح للشراب من أولويات السعي إلى تحسين البيئة، وتطلب من لجنة التنمية المستدامة أن تنظر بجدية في هذه المسألة في دورتها السادسة.

١٨ - لقد بدأت نتائج التصحر والجفاف تصل في إثيوبيا إلى مستوى مأساوي. فقد أصاب التصحر ٧٣ في المائة من البلد. ويهدد تيار النينيو المناطق الزراعية. أما الغابات التي كانت تغطي ٤٠ في المائة من أراضي البلد فهي لا تمثل الآن سوى ٢,٧ في المائة منها. وإثيوبيا تطلب بالحاح من المجتمع الدولي أن يقدم الموارد المالية والتقنية والمادية اللازمة لعكس اتجاه تغير الحالة ولتمكين البلد من استخدام أنهاره وموارده الطبيعية استخداما أسلم إيكولوجيا، بغية تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

١٩ - وتدعو إثيوبيا جميع الدول إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا، وذلك قبل انعقاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في داكار في عام ١٩٩٨. وقد وضعت الآلية العالمية التي تقرر إنشاؤها في المؤتمر الأول للدول الأطراف، لتيسير تطبيق الاتفاقية عن طريق برامج عمل وطنية ودون إقليمية. ولذلك لا بد من أن تحصل هذه الآلية على جميع أشكال الدعم الممكنة لتيسير عملها.

٢٠ - والبلدان الإفريقية بحاجة إلى مساعدة عاجلة على وضع برامج وطنية لمكافحة التصحر. وينبغي أيضا أن تكون مسألتا الجفاف والتصحر جزءا من برامج العمل الدولية المعنية بالبيئة والتنمية. وينبغي أيضا تكثيف التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولذلك يجب تعزيز ومساعدة بعض المنظمات دون الإقليمية، مثل السلطة الحكومية الدولية من أجل التنمية.

٢١ - وقد أعطت إثيوبيا، من جهتها، للمسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، أولوية قصوى، وحققت بالفعل بعض النتائج. فقد وضعت استراتيجية وطنية لحماية البيئة، وهي تضع حاليا خطط عمل في مجالات الغابات، والزراعة، وحماية البيئة. وقد اتخذ أيضا مبادرة وضع مشروع بروتوكول للحماية البيولوجية نيابة عن البلدان الإفريقية.

٢٢ - **السيد لاكانلال** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قال إن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تسهم في تطبيق جدول أعمال القرن ٢١، بتيسير التنمية الصناعية المستدامة، وهو هدف يتمثل في الوقت نفسه في تيسير النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وخلق فرص العمل. والتنمية الصناعية المستدامة تقوم على التكامل بين التنمية الصناعية واحترام البيئة، ويمكن تحقيقها عن طريق وضع أطر الأعمال المناسبة، واعتماد التكنولوجيات المناسبة، وتقديم الحوافز التجارية. وعرض المتكلم، على سبيل المثال، عدة مبادرات اتخذتها المنظمة في الميدان في الهند، والبرازيل، ورومانيا، وزمبابوي.

٢٣ - وفي إطار تطبيق بروتوكول مونتريال، قدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المساعدة إلى الأوساط الصناعية في البلدان النامية لوضع حد لإنتاج واستهلاك المواد التي تضر بطبقة الأوزون، في منتجات مثل الهباء الجوي، والرغوة، والمذيبات. وفي نهاية عام ١٩٩٦ أنجزت، أو كانت على وشك إنجاز ١٩٠ مشروعا بلغ مجموع قيمتها ٩٢,٥ من ملايين الدولارات، ومن المتوقع أن تنجز في عام ١٩٩٧ مشاريع يبلغ مجموع قيمتها ٢١ مليون دولار.

٢٤ - **السيد كانشولا** (المكسيك): قال إن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة كانت مناسبة للنظر في مدى الوفاء بالالتزامات المعقودة خلال "قمة الأرض". وطبعا، كان من الممكن أن تسفر هذه الدورة عن نتائج أحسن، بيد أنها تمكنت على أية حال من تبادل الآراء بشأن أحد أكبر نجاحات مؤتمر ريو، وهو وضع التنمية المستدامة في صدارة شواغل المجتمع الدولي. وبالفعل، تمكن المجتمع الدولي عند النظر إلى المشاكل العادية من هذه الزاوية الجديدة، من بداية أو تنشيط عدد من عمليات التفاوض المتعدد الأطراف المدعومة بعدة صكوك دولية، يسعى عن طريقها إلى التصدي للبعض من تحديات القرن القادم.

٢٥ - ويتميز مفهوم التنمية المستدامة بأنه يمثل إطارا عاما تندرج فيه مختلف استراتيجيات التنمية وفقا لتوازنات دقيقة تحدد الدول قواعدها بإدراج أو استبعاد موضوع معين. وهذه الدينامية هي التي سادت المؤتمرات العالمية الكبرى، وأعمال لجنـــة التنمية المستدامة، وأعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وهو ما يفسر طول وصعوبة المحادثات، أحيانا كثيرة، حول الإبقاء على الالتزامات المعقودة سابقا أو تغييرها.

٢٦ - ومن المشاكل التي ظهرت في هذا السياق صعوبة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة التي لا يزال العديد من الهيئات الحكومية المختلفة لا يفهم دائما معناها بالضبط، مثلما أشارت إلى ذلك استنتاجات المجلس البرلماني الدولي في دورته ١٦٠ (A/S-19/15/Add.1) والاتحاد البرلماني الدولي (A/52/139). ولذلك لا بد من إعادة تعريف المفاهيم وإعادة تأكيد الالتزامات المعقودة، إذا ما أردنا تجنب إعادة النظر في الأهداف وتجنب تشتت الجهود.

٢٧ - ومن الجوانب التي لم تشدد عليها كثيرا الدورة الاستثنائية، الصلة بين الجمعية العامة ومؤتمر الأطراف في بعض الاتفاقيات الدولية، لا سيما الناتجة عن مؤتمر ريو. فقد أجرت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبعض من هيئاتهما، مثل لجنة التنمية المستدامة، مناقشاتها بشكل مواز لمناقشات هذه الهيئات الحكومية الدولية الأكثر تخصصا، مما ترك لدى البعض انطباعا بازدواجية تلك الأعمال. بيد أن الوفد المكسيكي يرى، خلافا لذلك، أن لكل من العمليتين ما يبررها. أولا، فيما يتصل بالاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتغير

المناخ، ومكافحة التصحر، كانت هيئات الأمم المتحدة هي التي ولّدت هذه الاتفاقيات. ثانيا، تمثل هذه الاتفاقيات الثلاث، إضافة الى اتفاقية قانون البحار، مراجع لا غنى عنها في كل مناقشة حول البيئة، ولا يمكن بالتالي استبعادها من برنامج عمل هيئات الأمم المتحدة. ثالثا، إن الأمم المتحدة، نظرا لطابعها العالمي، تسمح بتناول هذه الصكوك من زاوية عالمية، وتقييم تطبيقها تقييما أعمق ودراسة تفاعلاتها الممكنة مع مواضيع أخرى قطاعية ومشتركة بين القطاعات. وأخيرا، فإن المناقشة التي أجرتها هذه الهيئات الحكومية الدولية ذات طابع يختلف عن المناقشات التي أجرتها الجمعية. فالمشتركون في مؤتمر للأطراف يعقدون التزامات ذات طابع تقني وقانوني أساسا. أما في الجمعية العامة، فإن طابع المناقشة الأعم يسمح بإجراء تقييم عام، ووضع الاتجاهات السياسية العامة، والمواءمة بين الجهود المبذولة، والبت في المسائل ذات الطابع العالمي التي تؤثر كثيرا على العلاقات الدولية.

٢٨ - **السيد تالبوت** (غيانا): قال إن ما يمكن استنتاجه من الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة هو أن المجتمع الدولي لم يحوّل بعد قوله إلى فعل في مجال البيئة والتنمية. ولذلك ظل التقدم المحرز متواضعا. ولم يتقدم البرنامج المتعلق بمواصلة إنجاز جدول أعمال القرن ٢١ كثيرا فيما يتصل بتمويل ونقل الطاقة، وهما نقطتان أساسيتان في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولذلك لا تزال الهوة كبيرة بين الوسائل المتاحة والاحتياجات التي ينبغي تلبيتها، مما يثير شكوكا بشأن جدية الالتزامات التي عقدها المجتمع الدولي لفائدة التنمية المستدامة، ويهدد الشراكة التي تم التوصل إليها في ريو.

٢٩ - وقد أظهرت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تراجع النزعات التي تؤيد عموما التنمية المستدامة، بالمقارنة بما كانت عليها عام ١٩٩٢. ولم تتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك، ولا تزال البيئة مهددة. ومن الواضح أن البلدان المتقدمة النمو هي التي تتحمل مسؤولية هذا الفشل، وعليها إذن أن تتدارك ذلك في كيوتو عندما يحين موعد الإعراب عن موقفها من ولاية برلين في إطار الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ. ولا بد أن تلتزم البلدان المتقدمة النمو بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن، وفي هذا الصدد، تؤيد غيانا موقف تحالف الدول الجزرية الصغيرة الذي أعربت عنه في بروتوكولها.

٣٠ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة، أعرب المتكلم عن ارتياحه لأن البرنامج أولى المسائل المتعلقة بالفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج أولوية عالية، إذ أن الفقر يمثل أحد العوائق الرئيسية أمام التنمية المستدامة.

٣١ - والنظر في برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة له أهمية أيضا. وقد أكد المجتمع الدولي من جديد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عزمه على تنفيذ البرنامج. وقد بُذلت بالفعل جهود على الصعيدين الوطني والإقليمي، بيد أنه ينبغي دعمها بمساعدة مالية وبتدابير أخرى للمساعدة الخارجية مثل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وإعطاء برنامج عمل بربادوس ما يستحقه من مكانة في أعمال اللجنة.

٣٢ - وأعرب المتكلم في الختام عن ارتياح غيانا للمقرر الذي اتخذ بشأن إنشاء هيئة حكومية دولية خاصة معنية بالغابات، وقال إن بلده يولي أهمية كبيرة للمبادئ المتصلة بالغابات، والتي حُددت خلال اجتماع ريو،

وللهدف العام المتمثل في إدارة الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة. ومما يشهد على ذلك برنامج إيوكارا الذي بدأ تنفيذه في بلده لأغراض الدراسة وإجراء التجارب العلمية بشأن أساليب إدارة الغابات المدارية الرطبة بإدارة مستدامة مع أخذ العوامل الاقتصادية والأيكولوجية والاجتماعية في الاعتبار.

٣٣ - **السيد مروان** (الجزائر): قال إن الدورة الاستثنائية التاسعة عشر للجمعية العامة سمحت للمجتمع الدولي بإدراك ضآلة التقدم المحرز خلال السنوات الخمس الأخيرة. فالنتائج المسجلة، لا سيما فيما يتصل بالموارد المالية الجديدة المقدمة وبنقل التكنولوجيا لم تكن تبعث على الرضا، بل تثير قلقا عميقا ومشروعا فيما يتصل بمستقبل التعاون الدولي في هذا المجال.

٣٤ - ومع ذلك سمحت هذه الدورة بإبراز بعض النقاط الإيجابية، لا سيما الجهود المحمودة التي أنجزتها على الصعيد الوطني مختلف البلدان، منها بلدان الجنوب، في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وذلك بالرغم مما واجهته من صعوبات وقيود لا تُحصى. بيد أن تلك الجهود ستظل غير كافية ما لم يدعمها تعاون دولي كاف وحازم. ومن الملاحظ في هذا الصدد أن الجمعية العامة شددت كثيرا على ضرورة قيام مؤسسات الأمم المتحدة بتعزيز دعمها للجهود المبذولة على الصعيد الوطني. وأعرب المتكلم أيضا عن الارتياح للأعمال التي تنجزها في هذا الاتجاه اللجنة المشتركة بين المنظمات التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بالتنمية المستدامة.

٣٥ - ومن الجوانب الأخرى الجديرة بالإشارة أن حماية البيئة تزداد أهمية كما تزداد اتساعا وتعقدا. بيد أن الإطار المؤسسي الدولي الذي توجد فيه هذه الحماية يتسم بنزعة شديدة إلى التشتت والتجزؤ، بحيث يصطدم اشتراك جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية، اشتراكا فعالا، بحدود وقيود صعبة. وعلى صعيد آخر، تعاني أعمال اللجنة الثانية أيضا من تجزؤ المعلومات والوثائق المتاحة. وإذا ما أردنا أن تقوم الجمعية العامة بدورها في المتابعة والتوجيه، فإنه ينبغي تحقيق المزيد من الانسجام بين مختلف الهيئات والعمليات الحكومية الدولية.

٣٦ - وفي الاطار المؤسسي الحالي، يحتل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مكانة بارزة ينبغي تعزيزها. ومما يدعو إلى الارتياح أن الأمين العام أبرز في مقترحات الاصلاح التي تقدم بها أنه ينبغي القيام، على سبيل الأولوية، بتوفير ما يحتاجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من مركز قانوني ووسائل وموارد ليقوم بدور المنظمة العالمية المكلفة بحماية البيئة. والوفد الجزائري ينتظر باهتمام الاطلاع على جميع تدابير الإصلاح التي سيوصي بها، من جهة الأمين العام، ومن جهة ثانية اللجنة الرفيعة المستوى التي أنشأها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. بيد أن البرنامج، الذي تلقى تعزيزا معنويا إثر اعتماد البيان الوزاري المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ بشأن ولايته ودوره في المستقبل، بحاجة خاصة إلى دعم مالي.

٣٧ - ومما يبعث على الارتياح أيضا برنامج العمل الطموح للجنة التنمية المستدامة الذي يشهد على تنشيط التعاون الدولي في فترة ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى فيها للتحديات الهائلة في مجال حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في القرن القادم، بإظهار روح من الشراكة الحقيقية القائمة على التشاور والتضامن والتعاون.

٣٨ - **السيد مميلا** (كينيا): قال إن البلدان النامية تسعى بجد منذ انعقاد قمة ريو إلى الوفاء بالالتزامات المترتبة على جدول أعمال القرن ٢١ بإدراج المسائل البيئية في سياساتها الوطنية الإنمائية، وهي تقوم بذلك في ظروف صعبة. وقد وضعت كينيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ، خطة عمل وطنية معنية بالبيئة، ونقحت تشريعاتها المتصلة بالبيئة للزيادة من فعاليتها وأدرجت دراسة البيئة في البرامج التعليمية. وصدقت أيضا على عدد كبير من الاتفاقيات الدولية، منها الاتفاقيات الثلاث الرئيسية الصادرة عن مؤتمر ريو، بشأن تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر.

٣٩ - وذكر المتكلم بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو المنظمة المكلفة بتطبيق معظم الالتزامات بموجب جدول أعمال القرن ٢١، وبأن مجلس إدارة البرنامج والجمعية العامة أكدا من جديد وجوب تعزيز البرنامج ليظل الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المهتمة بالبيئة. ولذلك ينبغي إتاحة الموارد اللازمة لتمكينه من الوفاء بولايته. وينبغي أيضا أن يتجنب البرنامج الافراط في لا مركزية عملياته على صعيد المكاتب الميدانية وأن يعقد اجتماعات في المقر للاستفادة إلى أقصى قدر ممكن من القدرات المتاحة ولتحقيق الوفورات. وينبغي أيضا أن يعمل كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل ككيانين مستقلين، وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في البداية بشأن هذا الموضوع.

٤٠ - وأعرب ممثل كينيا عن قلق بلاده لاستمرار الصعوبات التي تواجه مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي لم تتح له إلى حد الآن الوسائل اللازمة ليقدم خدمات ذات جودة، ويحقق وفورات في نفس الوقت والذي لا يزال يمول من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة، مثلما هو الحال بالنسبة لمكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا.

٤١ - ومن المثبط للعزائم أنه بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر ريو، لا تزال البيئة العالمية تتدهور. ولذلك فإنه من دواعي القلق الشديد أن تصطدم الجهود الرامية إلى إنجاز جدول أعمال القرن ٢١ بنقص مزمن في الموارد اللازمة والقابلة للتنبؤ، وبالتالي بصعوبة تحقيق تنمية مستدامة، لا سيما في البلدان النامية. وقد كان إنشاء صناديق للبيئة العالمية أحد جوانب النجاح في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولذلك فإنه من المخيب للآمال أن تكون مستويات التمويل أدنى من الاحتياجات بكثير. وينبغي أيضا بذل جهود كبيرة في مجال نقل الموارد والتكنولوجيا، والمساعدة التقنية، وتعزيز القدرات.

٤٢ - وفي الختام، يناشد الوفد الكيني المجتمع الدولي، بما فيه البلدان الغنية، وجميع الهيئات المعنية، الوفاء بالتزاماتها في تطبيق برنامج عمل القرن ٢١ تطبيقا كاملا.

٤٣ - **السيد إيتو** (اليابان): قال إن سنة ١٩٩٧ هي سنة البيئة، إذ انعقدت فيها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لدراسة وتقييم جدول أعمال القرن ٢١، ومؤتمر كيوتو الدولي.

٤٤ - وقد تحقق تقدم من عدة وجوه منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، سواء فيما يتصل بسريان الاتفاقيات، أو تنفيذ البرامج، وخاصة عقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر.

بيد أنه من المؤسف له أن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة لم تكلل بالنجاح، لأسباب أهمها أوجه الخلاف العميق بين الدول الأطراف بشأن بعض النقاط.

٤٥ - وقد اختتمت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشكل مخيب للآمال، لا سيما وأن وسائط الاعلام ركزت على مسألة تغير المناخ في حين أن الدورة تناولت عدة مواضيع أخرى. ولم يتسن إصدار بيان سياسي في نهاية الأمر.

٤٦ - ويرى الوفد الياباني مع ذلك أن هذه الدورة اسهمت كثيرا في تنشيط عمل المجتمع الدولي في وقت بدأت تظهر فيه على ذلك العمل آثار التعب. وقد اشترك اليابان في هذا التنشيط باقتراح استراتيجية عالمية لمنع احترار الكوكب ومبادرات لدعم التنمية المستدامة في مطلع القرن الحادي والعشرين. وأعرب ممثل اليابان عن ارتياح بلده لبرنامج العمل الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة ولإنشاء هيئة حكومية دولية خاصة معنية بالغابات.

٤٧ - ونظرا إلى أنه من المهم تعزيز تطبيق البرامج التي أقرتها الدورة الاستثنائية قبل إجراء الدراسة المقررة لعام ٢٠٠٢، فستكون للجنة التنمية المستدامة أهمية متزايدة. وإذا ما أردنا أن تكون هذه اللجنة اطار مناقشة قادر على إعطاء التنمية المستدامة دفعا سياسيا وعلى تحديد الاتجاهات الاستراتيجية في الأجل الطويل، فإنه ينبغي الحد من عدد النقاط المدرجة في جدول أعمال دورتها لتتمكن من تركيز عملها. وسيواصل الوفد الياباني من جهته الاشتراك في أعمال اللجنة بنشاط.

٤٨ - **السيد غلانزر** (النمسا) يتولى الرئاسة.

٤٩ - **السيد شوينار** (كندا): قال إن سنة ٢٠٠٠ تقترب بسرعة وأن التنمية المستدامة لا تزال أهم هدف تسعى البشرية إلى تحقيقه، ويتطلب التزاما متضافرا طويل الأجل من طرف المجتمع الدولي بأسره.

٥٠ - وقد كانت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، في هذا السياق، عملية صعبة لم تستجب لجميع التوقعات. وقد أظهرت ضخامة التحديات التي يجب التصدي لها، وكذلك التعقد الشديد للحوار الدولي حول موضوع التنمية المستدامة، كما كانت في الوقت نفسه عملية لازمة ومثمرة أثبتت لجميع البلدان ضرورة تكثيف الجهود لترجمة التزامات ريو إلى واقع.

٥١ - ومن النتائج الهامة التي توصلت إليها الدورة الاستثنائية إنشاء هيئة حكومية دولية خاصة معنية بالغابات ذات برنامج عمل ممتاز، يتضمن النظر في إمكانية ابرام اتفاقية دولية عن الغابات، وهو موضوع توليه كندا أهمية عالية جدا.

٥٢ - ومما يبعث على الارتياح أيضا اعتماد برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة الذي سيبرز مواضيع محددة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل البشرية، مثل موارد الماء العذب، والمحيطات، والطاقة، والنقل. وذلك في السياق الأوسع المتمثل في مكافحة الفقر وتطوير أنماط الاستهلاك والانتاج.

٥٣ - وتؤيد كندا الإسراع بإقرار وتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة من التلوث الناتج عن الأنشطة البرية وهي تعتزم التصديق على اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. أما فيما يتعلق بتغير المناخ، وفي إطار مؤتمر كيوتو، فإن كندا تؤيد تحديد أهداف وجداول زمنية ملزمة قانونا، بيد أنه ينبغي أن تكون واقعية ومرنة، في إطار عمل متضافر على الصعيد العالمي.

٥٤ - وفيما يتعلق بنتائج الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، أعرب ممثل كندا عن ارتياح بلده للمقررات التي اتخذت، لا سيما فيما يتصل بالآلية العالمية وباختيار بون مقرا للأمانة الدائمة الجديدة، وقال إن بلده حريص على تقديم مساهمة كبيرة في البرامج، سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية، في مجال مكافحة التصحر. وأعرب أيضا عن ارتياحه للتطور الايجابي الذي شهدته المفاوضات الرامية إلى وضع بروتوكول بشأن الأمن البيولوجي.

٥٥ - وفي مجال التلوث وفي إطار اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى العابر للحدود، تواصل كندا القيام بدور نشط جدا في وضع الصيغة النهائية لبروتوكول عن الملوثات العضوية الشبسة وفي المفاوضات بشأن وضع اتفاقية دولية تتعلق بهذه الملوثات. وقد استضافت الاجتماع الثاني للمحفل الحكومي المعني بأمن المواد الكيميائية الذي يشترك في الأعمال التحضيرية. وتشجع كندا أيضا جميع البلدان المشتركة على الموافقة على الموضوع ووضع اللمسات الأخيرة في نص الاتفاقية.

٥٦ - وتلقت كندا ذات التاريخ الحافل بعلاقات الصداقة مع البلدان الجزرية الصغيرة النامية بارتياح أنباء مختلف التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذا لبرنامج عمل بربادوس.

٥٧ - وأخيرا، ينبغي الإشارة إلى الالتزام المتجدد بمبادئ بروتوكول مونتريال، الذي أفضى إلى الاتفاق بشأن القضاء التدريجي المعجل على برومير الميثيل في جميع بلدان العالم. والدروس المستخلصة من ذلك البروتوكول يمكن أن تجنب العالم كارثة إيكولوجية أخرى، بفضل تعاون جميع العناصر الفاعلة.

٥٨ - وفيما يتعلق بمستقبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أعرب ممثل كندا عن ارتياح بلده للمقرر الذي اتخذه مجلس إدارة البرنامج بإنشاء لجنة رفيعة المستوى معنية بوضع التوصيات المفيدة في مجال الإصلاح والسياسات لكي يتمكن البرنامج من الاستجابة تماما لتوقعات المجتمع الدولي. وبشكل أعم، تشعر كندا بالارتياح لاعتزام الأمين العام تعزيز مؤسسات الأمم المتحدة في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، وتؤكد من جديد الالتزام الذي عقدته على نفسها في إطار البرنامج المتعلق بمواصلة تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١.

٥٩ - **السيد ريفا** (أوكرانيا): قال إنه لا يزال أمام المجتمع الدولي شوط طويل في تطبيق المقررات والتوصيات التي اتخذت في ريو، لأن تدهور البيئة يتواصل بالرغم من الدفع الذي أعطي للتعاون الدولي في هذا الميدان.

٦٠ - وبرنامج عمل القرن ٢١ ليس فكرة مجردة بالنسبة لأوكرانيا التي عاشت كارثة تشيرنوبيل. وقد جعل البلد منذ استقلاله الوقاية من الأخطار الإيكولوجية إحدى أولوياته بسن تشريعات وطنية مناسبة وبالانضمام الى عدد كبير من الاتفاقيات الدولية المتصلة بهذا الموضوع.

٦١ - بيد أنه لن يمكن لأوكرانيا أن تحرز تقدما في طريق التنمية المستدامة إلا إذا تضافرت جهود المجتمع الدولي لتمكينها من التغلب على مخلفات كارثة تشيرنوبيل، وهي تأمل أن يسمح المؤتمر الخاص الذي سيعقده المانحون قريبا بإشراف الأمم المتحدة، حول موضوع تشيرنوبيل، بتحقيق المشاريع التي وضعتها بعثة التقييم المشتركة بين المنظمات التي أوفدت الى الميدان.

٦٢ - وإذا كانت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة جعلت، مع الأسف، المجتمع الدولي أكثر وعيا بالمشاكل الإيكولوجية المتزايدة التي يعاني منها كوكبنا، فقد سمحت أيضا بالتوصية باتخاذ سلسلة من المبادرات الجديدة. والوثيقة الختامية لتلك الدورة، التي كانت وثيقة توافق آراء، تشدد أيضا على اتخاذ تدابير ملموسة و - مثلما أشار الى ذلك تقرير الأمين العام (A/52/280)، ينبغي مراعاة الخبرة المكتسبة خلال الأعمال التحضيرية لتلك الدورة الاستثنائية، عند تنظيم اجتماعات مماثلة في المستقبل لمتابعة مؤتمرات عالمية أخرى.

٦٣ - وفيما يتصل بنقل بعض مهام اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتسخير الطاقة لأغراض التنمية، ولجنة الموارد الطبيعية، إلى لجنة التنمية المستدامة، مثلما أوصى بذلك تقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة (A/51/950)، قال ممثل أوكرانيا إن وفده لا يوافق على هذا المقترح لأنه قد يزيد من عبء مهام لجنة التنمية المستدامة التي تقوم حاليا بدور رائد في تطبيق جدول أعمال القرن ٢١.

٦٤ - **السيدة لو أغوستي** (سويسرا): قالت إن الجمعية العامة أنجزت في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة عملا تحليليا هاما للتقدم المحرز وللصعوبات المتبقية في مجال تطبيق التنمية المستدامة، ووضعت توصيات هامة في هذا المجال.

٦٥ - أولا، يظل جدول أعمال القرن ٢١ برنامج العمل الرئيسي لتحقيق العناصر الثلاثة في التنمية المستدامة وهي الجوانب الإيكولوجي والاقتصادي والاجتماعي. ثانيا، أصبح من الضروري الانتقال من مرحلة المناقشات النظرية إلى مرحلة اتخاذ التدابير الملموسة والتنفيذ، ويبين برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بوضوح الهدفين الأساسيين اللذين ينبغي السعي إلى تنفيذهما في السنوات القادمة: القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. وأخيرا، ينبغي تعبئة جميع عناصر التنمية المستدامة على جميع الصعد بإقامة شراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ولذلك قررت سويسرا تنظيم محفل عن التنمية المستدامة في جنيف في الربع الثاني من عام ١٩٩٨.

٦٦ - ويجب من جهة أخرى تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يظل الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المكلفة بمسائل البيئة والحرص على أن تواصل لجنة التنمية المستدامة القيام بدور مركزي بوصفها هيئة سياسية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وذلك بإشراك ممثلي القطاعات الاقتصادية والجماعات الرئيسية في مناقشاتها. وأعرب ممثل سويسرا عن اغتباط بلده للاشتراك بنشاط في المناقشات الجارية تحت إشراف اللجنة والتي ستتناول وضع استراتيجية لاستغلال موارد الماء العذب استغلالا مستداما، وأكد في هذا الصدد أهمية برنامج التنمية المستدامة للأنظمة الإيكولوجية في الجبال.

٦٧ - وأخيرا، ستواصل سويسرا تقديم دعمها إلى المشاورة الحكومية الدولية بشأن الإدارة المستدامة للغابات وستستضيف اجتماعا أو أكثر للمحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات في جنيف، وهي تأمل ألا تزدوج أعمال هذا المحفل مع الأنشطة التي تقوم بها هيئات أخرى.

٦٨ - **السيد غوريس** (بيلاروس): قال إن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة سمحت بإجراء دراسة متعمقة للمشاكل المتزايدة الحدة في المجالات الاقتصادي والاجتماعي والإيكولوجي، وللنزعات السلبية (تفاقم الفقر وتدهور البيئة)، التي لم تتمكن التدابير غير الكافية التي اتخذت على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من عكس اتجاهها، مثلما لاحظت لجنة التنمية المستدامة في دورتيها الرابعة والخامسة. وسمحت الدورة أيضا بتضافر جهود المجتمع الدولي لوضع إجراءات تشاور جديدة بغية التوصل إلى تنمية مستدامة في جميع أنحاء العالم، وقد كللت أعمالها باعتماد برنامج لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٦٩ - وبيلاروس مقرة العزم على تطبيق مختلف أحكام جدول أعمال القرن ٢١، وهي مستعدة لتوسيع تعاونها مع جميع شركائها الدوليين لتحقيق هذا الغرض. وحكومة بيلاروس تأخذ في اعتبارها منذ عدة سنوات البعد الإيكولوجي عند وضع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما وأن البلد يمر بظروف خاصة بسبب الآثار المأساوية التي خلفتها كارثة تشيرنوبيل. وقد سنت قوانين جديدة تتعلق بحماية البيئة في المناطق المحمية، وصدقت بيلاروس على الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي. وكانت بيلاروس أول بلد من رابطة الدول المستقلة يعتمد في عام ١٩٩٦ استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

٧٠ - وجدير بالإشارة أيضا أن مينسك استضافت من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة للبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال، والذي سمح بتحديد أنسب السبل والآليات لحل المشاكل التي تعاني منها هذه البلدان. ومن المشجع أن الدورة الاستثنائية التاسعة عشر للجمعية العامة أخذت في اعتبارها في وثيقتها الختامية توصيات هذا المؤتمر.

٧١ - وقد حان الوقت لاتخاذ تدابير ملموسة بتطبيق مقررات البرنامج المتعلق بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولذلك ينبغي أن تحدد خلال الدورة الثانية والخمسين المهام التي تتطلب إنجازا فوريا. ويجب بالتالي أن تتفق اللجنة الثانية على اعتماد مشاريع قرارات تشدد على القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك، وحل المشاكل التي تتعلق بتنمية الغابات تنمية مستدامة والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. ووفد بيلاروس مستعد من جهته للاشتراك بنشاط في تطبيق قرارات الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة.

٧٢ - **السيد آس** (النرويج): قال، كان لا بد للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة أن تستنتج أن التقدم الذي تحقق منذ ريو لا يكفي، وأضاف أن المقررات التي اتخذت خلال هذه الدورة تمثل أساسا جيدا لتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في السنوات المقبلة.

٧٣ - ولا بد من الإشارة إلى أن الدورة التاسعة عشرة أوكلت الى لجنة التنمية المستدامة برنامج عمل متعدد السنوات بتفاصيل وأهداف مدروسة، وأنها حددت عدة ثغرات في متابعة مؤتمر ريو، لا سيما فيما يتعلق بالموارد من الماء العذب، وبالمسائل المتصلة بالطاقة، التي ستوكل دراستها إلى فريق من الخبراء الحكوميين الدوليين المختصين في مجال الطاقة والتنمية المستدامة. وقد عززت الدورة أيضا المشاورة الدولية عن الغابات، بإنشاء محفل حكومي دولي معني بالغابات عقد بالفعل دورته الأولى. وينبغي في هذا المجال تجنب الازدواجية بين جدول أعمال هذا المحفل وبين الأعمال التي سبقت انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة.

٧٤ - وينبغي طبعا مضاعفة الجهود لتكثيف التعاون الحكومي الدولي والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بيد أن مسؤولية التنمية المستدامة تعود أساسا إلى الدول الأعضاء نفسها التي بإمكانها الاستفادة من توصيات الدورة كإطار مفيد تتضافر فيه الجهود التي تبذلها على الصعيد الوطني. وتعتزم حكومة النرويج في هذا الاتجاه العمل بجد خلال السنوات الخمس القادمة. وقد أنشأت مؤخرا لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالتنمية المستدامة ومكلفة بتيسير تطبيق مقررات الدورة التاسعة عشرة. ومن المؤمل أن تولي جميع الحكومات أولوية أعلى إلى متابعة جدول أعمال القرن ٢١.

٧٥ - **السيد بالسون** (آيسلندا): أعرب عن ارتياح حكومة ايسلندا للالتزام الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، وأيضا لاشتراك الحكومات في هذه الدورة في أعلى مستوى.

٧٦ - وقد وضعت آيسلندا استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية المستدامة تقوم على اشتراك جميع قطاعات المجتمع اشتراكا نشطا. وهي توافق على التغييرات التي أدخلت على أساليب عمل لجنة التنمية المستدامة، وكذلك على برنامج العمل الجديد الذي اعتمدته هذه اللجنة في الدورة الاستثنائية، لأنه يزيد من التشديد على عدد من المشاكل الرئيسية التي لها أهمية خاصة بالنسبة للتنمية المستدامة.

٧٧ - وهناك جانبان في برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يستحقان اهتماما خاصا. ففيما يتعلق بالمواد الكيميائية السامة، أوصت حكومة أيسلندا بشدة باعتماد صك دولي ملزم قانونا يرمي إلى الحد من انبعاثات الملوثات العضوية الشبسة. ويمثل مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٣٢/١٨)، الداعي الى عقد اجتماع للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع صك من هذا النوع بحلول سنة ٢٠٠٠، خطوة هامة في هذا الاتجاه. أما بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالمحيطات والبحار، فإنه ينبغي تعميق فهم الوظائف الهامة التي تقوم بها المحيطات في الغلاف الجوي، لا سيما دورة الكربون وتثبيت استقرار درجات الحرارة مما يسمح بالحياة في شكلها الحالي على وجه الأرض. ولذلك فإن ايسلندا مرتاحة للمقرر الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة بتخصيص دورتها لعام ١٩٩٩ للمحيطات والبحار.

٧٨ - **السيدة اكوستا** (فنزويلا): قالت إن جدول أعمال القرن ٢١ يمثل اطارا مرجعيا فيما يتعلق بالمقررات المتصلة بالبيئة والتنمية، كما أنها تعتبر اعلان سانتا كروز ديلا سيرا، الذي اعتمدت في اجتماع القمة لنصف الكرة الجنوبي بشأن التنمية المستدامة في عام ١٩٩٦، خطة عمل للتنمية المستدامة للأمريكتين.

٧٩ - وخلال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة التي كان هدفها تقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ عموما، كان لا بد من الاستنتاج أنه بعد خمس سنوات من قمة ريو، ظل التقدم المحرز هزيلا، وتواصل تدهور البيئة واستمر وجود الفقر واتسعت الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

٨٠ - ولم تتخذ البلدان الصناعية التدابير المطلوبة لكبح جماح تدهور البيئة الذي تحدثه أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، ولم تعبئ الموارد المالية الاضافية لمساعدة البلدان النامية، كما أنها لم تيسر نقل التكنولوجيا الايكولوجية الى تلك البلدان. ولذلك لا بد من أن يكون لمرفق البيئة العالمية، الذي اعيد تنظيمـــه، ما يكفي من الموارد المالية لتيسير تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بأكمله.

٨١ - وقد اتخذت فنزويلا، من جهتها، تدابير لتطبيق التوجيهات الواردة في الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١، وذلك بتعزيز برامج إدارة الغابات والمحميات الغابية، وبالقيام على الصعيد الوطني بوضع برنامج كبير للتشجير بمساهمة المجتمعات المحلية، وكذلك برامج ترمي إلى مكافحة إزالة الغابات وإلى صون وحماية المناطق التي لها تنفرد بخاصيات ايكولوجية.

٨٢ - وفنزويلا تؤكد المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٤، وتدعم جهود لجنة التنمية المستدامة، وهي ترى أنه ينبغي فعلا تعزيزها، وهي تأسف لعدم وجود الموارد المالية لتمويل جدول أعمال القرن ٢١. وقد اعتمدت برنامجا لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يتضمن توصيات محددة في كل مجال من مجالات العمل لتحقيق التنمية المستدامة، دون اهمال أي عنصر من عناصره الاقتصادية أو الاجتماعية أو الايكولوجية، وهي تدعو بشدة المجتمع الدولي إلى العمل بجد لإنجاز جدول أعمال القرن ٢١ وتحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد يمكن ملاحظته خلال التقييم القادم في عام ٢٠٠٢.

٨٣ - وبالنظر للصعوبة التي يمثلها تطبيق جدول أعمال القرن ٢١، ترى فنزويلا أنه من المهم للغاية تعزيز نقل الموارد الايكولوجية والتكنولوجيا الايكولوجية المناسبة إلى البلدان النامية. وهي تؤكد أن حجم المساعدة الانمائية الرسمية غير كاف، وأنه ينبغي تعبئة المزيد من الموارد بشروط ميسرة، وتوفير تدفقات الاستثمار الخاص، وهي تعتبر إقامة العراقيل أمام التجارة الدولية استنادا إلى ذرائع ايكولوجية أمرا غير مقبول، وتدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الزيادة من فتح اسواقها لمنتجات البلدان النامية.

٨٤ - **السيد دزوندیف** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن التنمية المستدامة مهمة تعود أساسا إلى الحكومات، وجهد ينبغي تكملته بالتعاون الدولي، لا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. والبلدان المارة بمرحلة انتقال بحاجة إلى ذلك التعاون لتتمكن من التصدي للتحدي الذي يمثله تحديث التقنيات القديمة التي هي مصدر للتلوث. وقد اعتمدت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من جهتها خطة عمل وطنية

لحماية البيئة تستفيد من دعم البنك الدولي. واعتمدت أيضا مشروعا جديدا يتعلق بحماية البيئة والطبيعة. وستتطلب الأنشطة التي سيضطلع بها في إطار تطبيق هذا القانون الجديد مساهمة القطاعين العام والخاص ودعما من الهيئات الدولية، والثنائية والمتعددة الأطراف. وقد وضع برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ أهدافا ومقاصد ينبغي تحقيقها الآن.

٨٥ - **السيدة الجبوري** (العراق): قالت إن نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة نتائج متواضعة. وقد تطرقت الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام عن نتائج الدورة (A/52/280) إلى تأكيد الجمعية العامة على أهمية أن تقوم الهيئات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة بتعزيز الدعم المقدم للجهود الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. بيد أنه ليس بوسع العراق أن يطبق لا قرارات ريو ولا القرارات التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية، إذ استخدمت ضد الأراضي العراقية خلال العدوان العسكري في عام ١٩٩١ جميع أنواع الأسلحة ومنها ما لم يستخدم سابقا في النزاعات الدولية مثل اليورانيوم المستنفد. وأحدث استخدام تلك الأسلحة تلوثا واضحا للبيئة (تدمير محطات معالجة المياه، والصرف الصحي، وشبكات الري إلى غير ذلك) إضافة إلى ما أحدثه من أضرار بشرية (أمراض الجلد، ومختلف أنواع السرطان، والاسقاط، والتشوهات الجينية، والاعتلال العضلي، وتشوهات العظام الى غير ذلك). وقد زاد الحظر المفروض على العراق الحالة سوءا ليس في البلد فقط وانما في المنطقة بأكملها ، ولذلك فإن المجتمع الدولي نادى برفع ذلك الحظر.

٨٦ - وقد أشرت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة بشكل واضح بعض مناحي الخلل التي تنتاب التعاون الدولي في مجال الحفاظ على البيئة في العالم. وتم التركيز بشكل خاص على عدم ايفاء الدول المتقدمة النمو بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها في قمة ريو (تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي للمساعدة الانمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا غير الملوثة إلى البلدان النامية بشروط ميسرة إلى غير ذلك) إضافة الى أنها لم تتخذ تدابير فعالة للحد من انبعاثات غاز الدفيئة مما سبب احترارا لم يسبق له مثيل على كوكبنا. ومن الواضح أن الدول الصناعية هي المصدر الرئيسي لتلوث البيئة في العالم بسبب أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة المتبعة في هذه البلدان. ولذلك أصبح من اللازم أن تنفذ الدول الصناعية التزاماتها التي تعهدت بها في قمة ريو عن طريق توفير المساعدة المالية والتقنية التي تسمح للبلدان النامية بتطوير صناعاتها وتعزيز قدرتها على حماية البيئة.

٨٧ - **السيد شو** (جمهورية كوريا): قال إننا لا نزال نلاحظ في سياق التنمية المستدامة أنماطا من الاستهلاك غير المستدام وكذلك استمرار وجود الفقر، ولا شيء يبعث على الأمل فيما يتعلق بنقل الموارد المالية والتكنولوجية. يضاف إلى ذلك أن المصالح الوطنية الأنانية كثيرا ما تطغى على الأهداف العالمية. بيد أنه من المشجع أن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة حددت المسائل ذات الأولوية وتوصلت إلى اتفاق بشأن تنظيم أعمال لجنة التنمية المستدامة خلال السنوات الخمس القادمة. ومما يدعو إلى الارتياح بشكل خاص تضمين البرنامج المتعلق بمواصلة تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ توجيهات تفصيلية تنظم نقل النفايا المشعة عبر الحدود وإدارتها في ظروف آمنة. وينبغي تطبيق هذه التعليمات بصرامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وينبغي أن يكون تنفيذها موضع دراسة دورية داخل لجنة التنمية المستدامة. ومن دواعي الارتياح أيضا اعتماد

الاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة وإدارة الوقود المستنفد وسلامة وإدارة النفايا المشعة، ومن المؤمل أن تدخل هذه الاتفاقية قريبا حيز النفاذ.

٨٨ - إن الشراكة العالمية لأغراض التنمية المستدامة عملية طويلة النفس وتتطلب إصرارا والتزاما، وجمهورية كوريا مستعدة للقيام بما يجب عليها القيام به لتعزيز هذه الشراكة.

٨٩ - **السيد دون نانجيرا** (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية): ذكر بأن تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ يعود أساسا للحكومات، بيد أنه يتطلب أيضا اشتراكا نشطا من طرف جميع قطاعات المجتمع، لا سيما الأوساط العلمية والتكنولوجية. والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في وضع يسمح لها تماما بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وقد وضعت لهذا الغرض استراتيجية تقوم على المبادئ التالية: تحسين الخدمات والمنتجات الحالية على جميع الصعد، واستحداث خدمات ومنتجات جديدة من منظور جدول أعمال القرن ٢١؛ وإقامة نظام منسق للتنبؤات الجوية؛ والقيام بانتظام بتحديد احتياجات دوائر الأرصاد الجوية والدراسات المائية التابعة للمنظمة، والتي لها صلة بالتنمية المستدامة وبالأولويات الدولية بغية إدراجها في الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان؛ ومساعدة هذه الدوائر على تحسين قدراتها على استعمال البيانات والمعلومات والمنتجات على الصعيد المحلي؛ وإبداء الآراء العلمية التي يمكن الاعتماد عليها داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بتغير المناخ، وبالموارد من الماء العذب، وبمكونات الغلاف الجوي وغيرها من المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة؛ وتكثيف أنشطة الإعلام والاتصال.

٩٠ - ويفيد التقييم الذي وضعته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة أن البيئة العالمية في تدهور متواصل وأن الوفاء بالالتزامات المعقودة في ريو في عام ١٩٩٨ يتطلب إنجاز الكثير. بيد أن تقدما ملحوظا أنجز في عدة ميادين رئيسية. وللمضي قدما في هذا الاتجاه، ينبغي لجميع الدول أن تزيد من حرصها على تطبيق مختلف الاتفاقيات الرامية إلى حماية البيئة على مستوى كوكب الأرض.

٩١ - ولا بد من تقديم مساعدة متزايدة إلى شبكات مراقبة الغلاف الجوي والمحيطات لتعميق المعرفة العلمية في هذا المجال ولتقديم نصائح أكثر فائدة إلى الحكومات وإلى متخذي القرارات لتعزيز قدرتهم على مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. ومن المهم أيضا توفير الدعم القوي لأعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بدراسة تغير المناخ، بما في ذلك وضع تقريره التقييمي الثالث عن تغير المناخ، المتوقع نشره بحلول عام ٢٠٠٠.

٩٢ - **السيد أزوجيرجين** (تركيا): قال إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كان مناسبة للنظر من زاوية جديدة إلى المشاكل العالمية التي بلغت مستويات تبعث على الذعر. وبدلا من إعطاء الحكومات وحدها مسؤولية العمل من أجل قضية التنمية المستدامة، ينبغي تحديد دور لجميع الأطراف: الحكومات، والمؤسسات، والباحثون، والمدرسون، والنساء، والأطفال، والمنظمات غير الحكومية.

٩٣ - وقد توصلت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة إلى الاتفاق على أنه ينبغي لمفهوم التنمية المستدامة أن يصبح من بارامترات التخطيط الوطني، كما توصلت إلى الاتفاق على أن المشاكل التي كانت تستعصي على الحل أكثر من غيرها في عام ١٩٩٢ لا تزال بدون حل حتى اليوم.

٩٤ - والدورة الاستثنائية، وإن لم تستجب لجميع التوقعات، فقد نجحت في تعزيز الزخم الذي أعطي لمفهوم التنمية المستدامة، وفي الإبقاء على مسائل البيئة في صدارة الشواغل الدولية.

٩٥ - وتركيا، من جهتها، مستعدة للمساهمة في التفكير من جديد في مسائل الموارد من الماء العذب، والغابات، ونقل السلع، والتخلص من النفايات، وكذلك مشاكل التنمية الأوسع مثل السكان، والمستوطنات البشرية، والشؤون المالية، والقضاء على الفقر، وأنماط الاستهلاك والإنتاج الجديدة، والتجارة الدولية.

٩٦ - **السيد ري** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة وإن لم تستجب تماما لتطلعات البلدان النامية، فقد كانت فرصة ممتازة جدد فيها المجتمع الدولي الالتزام الذي عقده على نفسه بالسعي إلى تحقيق الأهداف التي حددت عند انعقاد قمة الأرض.

٩٧ - ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون نمو اقتصادي، وتنمية اجتماعية، وحماية البيئة. بيد أن بعض جوانب اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية ستعوق حتما التنمية المستدامة باستبعاد البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، من التنمية الاقتصادية الدولية، وبتوسيع الهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. يضاف إلى ذلك استمرار انخفاض المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية، إذ أن الالتزامات السياسية المعقودة خلال اتفاقية ريو لم تحترم.

٩٨ - إن تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ يستلزم إدراك المجتمع الدولي لمسؤوليته المشتركة. ويفترض أيضا وفاء الحكومات بالتزاماتها مع مراعاة أن مستوى التنمية والقدرة على التنمية يختلفان من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. ولذلك لا بد أن يطبق المجتمع الدولي إعلان وبرنامج عمل ريو باتخاذ تدابير ملموسة تقيم تعاملا دوليا وشراكة عالمية أمتن.

٩٩ - وفي هذا السياق، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تحقق في أقرب وقت ممكن الهدف المتفق عليه في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تفكر في تقديم موارد جديدة لدعم عملية التنمية في البلدان النامية. وينبغي أيضا وضع آلية تسمح بنقل التقنيات السليمة بيئيا، بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية.

١٠٠ - وينبغي لجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، أن تيسر، في إطار ولاية كل منها، تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني بتقديم دعم متزايد للجهود المبذولة على الصعيد الوطني، وفقا لخطط البلدان وسياساتها وأولوياتها.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠.